

قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر

أ. فداوي أمينة

جامعة باجي مختار-عنابة-

الملخص:

يمكن للمحاسب الممارس بخبرته تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة و الذي يمكن كشفه أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه إلا عند اختيار المنشأة ، إنها ممارسات ادارة الأرباح و تعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية و دون خرق القواعد و المبادئ المحاسبية ، و عند تسليط الضوء أكثر نجد أنّ الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءاً لمثل تلك الممارسات لأنه لا بد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة ، من هنا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على ممارسات ادارة الأرباح ، أساليبها و نحاول قياس مدى ممارستها في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية.

Abstract:

By its practitioner experience, the accountant can provide profits that the management like and which can be detected sometimes, and sometimes cannot be detected only in the collapse of the facility, it is earnings management practices , it is one of the latest practices to manipulate accounting practice by using flexible accounting without violating rules and accounting principles, when we highlight more we find that the stock exchange companies are the most of the refuge to such practices because it has to appear in the institution of a high profit abundant to be accepted in the stock market, from here we decided in this study to identify the earnings management practices, its methods and try to measure the extent to do it in the Algerian stock exchange companies.

Keywords: Earnings management, discretionary accruals.

مقدمة الدراسة

1- تمهيد:

قد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة اما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، او زيادتها بغرض زيادة مكافآت اعضاء مجلس الادارة ، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الادارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الارباح أو المكاسب ، ويطلق مصطلح ادارة الارباح ، Earnings Management على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (حقيقي)، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي و ذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في مجالات القياس و الإفصاح المتبعة في القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي و من ثم على مصداقية النسب المالية و بالتالي انعدام الشفافية و مصداقية المعلومة المحاسبية، ولعل أكثر المنشآت التي تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية هي المنشآت المتعثرة.

2- مشكلة الدراسة و اسئلتها:

ومن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

" ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بإدارة الارباح ؟ و ما هي أساليبها؟
- كيف يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح؟
- ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح ؟

3- أهمية و أهداف الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خطورة ممارسات التلاعب في القوائم المالية و تواطؤ مراجعي الحسابات مع إدارة الشركات ، كما تتبع أهميتها ايضاً من أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية و التي تشتمل على المرونة المحاسبية و تعدد الطرق و البدائل المحاسبية و تعميم تطبيقها على المستوى الدولي دون الأخذ بعين الإعتبار الثغرات الموجودة بها و التي يمكن أن تفتح المجال

للتلاعب المحاسبي بطريق إدارة الأرباح ، لذلك صار لا بد من إلقاء الضوء على حالة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر.

و تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح .
- التعرف على اساليب ادارة الارباح.
- التعرف على النموذج المستخدم لكشف ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر خلال الفترة 2007-2009.

4-فرضيات الدراسة:

يمكن طرح فرضية الدراسة كما يلي:

فرضية العدم (H_0): لا تمارس الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ادارة الارباح.

الفرضية البديلة (H_1): تمارس الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ادارة الارباح.

5-منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الأرباح ، فإننا سوف نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي.

6-الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع إدارة الأرباح من عدة جوانب بالدراسة والتحليل . ويشير الباحث ان هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

أ- دراسة (Dechow et al. ، 1995) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن دارة الأرباح، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة، وقد شمل التقويم النماذج التالية: نموذج " Healy، 1985 ،" نموذج " De Angelo ، 1986"، نموذج " Jones ، 1991"، النموذج القطاعي "

Industry Model ، 1991 ، نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995" ، وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة ، وتوصلت الدراسة الي أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة ، ويعتبر نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995" هو الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح.

ب- دراسة (Spyros ، 2004) :

من خلال استبيان وزع على الممارسين من مراجعين ومحاسبين حاولت هذه الدراسة الإجابة عن لماذا؟ وكيف؟ والى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ تمارس إدارة الأرباح في اليونان، وأشارت النتائج إلى الممارسة المتكررة من قبل الشركات اليونانية لإدارة الأرباح حيث أن الشركات الكبيرة تضخم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض الأرباح وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

ج- دراسة (Norman and Kamran ، 2004) :

ركزت هذه الدراسة على اختبار الاستحقاقات التقديرية في الشركات الماليزية التي لديها أزمات مالية ، والتي دخلت في مفاوضات جدولة الديون لإنتهائها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مدراء تلك الشركات يتبنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 153 شركة للفترة من 1994م إلى 2000 م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح هابطة، وكذلك أوضحت الدراسة أن حجم الاستحقاقات التقديرية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين ، وأن هذه الاستحقاقات أكثر بشكل سالب من عينة أخرى للشركات التي لم تدخل في مفاوضات جدولة الديون.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن الدراسة الحالية يمكن اعتبارها شبيهة بدراسات اجريت من قبل ، إلا أن ما ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت قياس إدارة الأرباح هو تطبيقها لنموذج كشف ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر .

1- القراءة الأدبية لمفهوم ادارة الارباح:

لقد قدمت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح ، و نذكر منها مايلي :

تعريف " Shipper ، 1989 " الذي عرفها على أنها: " تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة " ، وحسب " Healy & Wahlen ، 1999 " فإن : " إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرين باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية" ، و يرى كلا من " Watts & Zimmerman ، 1999 " أن : "إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة عند إعدادها للأرقام المالية الاختيار دون قيود، و بعض هذه¹ الاختيارات تكون تلبية لرغبتها الخاصة" ، ويراها "Rosenfield" ، 2000 " : "السلوك الذي تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره البيانات المالية، و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل" ، و يعرفها "الداعور و عابد ، 2009 " على أنها: "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرين المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير" . واستنادا للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الادارة عند اعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة الشركة اما بالزيادة او بالنقصان.

2- أساليب إدارة الارباح :

هناك ثلاث طرق لادارة الارباح وهي :

¹ الداعور ، جبر ابراهيم ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي، 2009 ، ص: 823 .

أ- إدارة الاستحقاقات:

يرى "كامل محمد عيسى ، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح¹.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح .
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي الى تدعيم الأرباح.
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .

¹ الداعور ، جبر ابراهيم ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، مرجع سابق ، ص: 823 .

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) الى أنه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفد المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي الى استمرار الممارسات المخالفة . وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين علملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أى إشارات تحذيرية تشير الى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية¹:

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطات لا ترتبط بينود الميزانية العمومية.
- احتياطات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

ب- اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر او الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

ج- التغييرات المحاسبية الاختيارية:

و تتضمن التحول من طريقة محاسبية الى طريقة محاسبية اخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً الى الوارد أولاً صادر أولاً¹.

3- قياس ممارسات إدارة الأرباح :

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و ممارسات إدارة الأرباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية عليهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدوا في ذلك على مفهوم المستحقات، Accruals ، و

¹ عيسى، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية ، 2008، ص:13 .

¹ عيسى، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية ، مرجع سابق ، ص:13 .

تعتبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط ، و يشير كلا من " Ronen & Yaari ، 2008 " إلى ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة ، وتتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية و المستحقات الغير اختيارية، بحيث أن:

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات الاختيارية} + \text{المستحقات الغير اختيارية}$$

و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي:

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

و يتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين :

الطريقة الأولى : منهج قائمة التدفقات النقدية

و تمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية و التدفقات النقدية التشغيلية للشركة و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث :

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

NI_{i,t}: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

CFO_{i,t}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

الطريقة الثانية: منهج الميزانية العامة

و يتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)، أو بعبارة

أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية).

DEP_{i,t}: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t).

و تعرف المستحقات الاختيارية ، Discretionary Accruals على انها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، و تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة و المتاحة أمامها بهدف تضخيم أو¹ تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة

¹ القناني، فواز سفير ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد: 01، المجلد رقم: 47 ، الإسكندرية ، مصر ، جويلية ، 2010 ، ص:249.

مسبقا.... الخ . كما تعرف المستحقات الغير إختيارية ، Non- Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى . و يعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا، و يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات اقل وضوحا، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها، إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة، و نظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فيإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة، و لذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها يمكن كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات الغير اختيارية، وذلك وفق المعادلة التالية¹ : $DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$

ثالثا: الدراسة التطبيقية

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، على افتراض أنها تنتمي لنفس القطاع ، أما عينة الدراسة فتشتمل على 7 شركات تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية كقائمة التدفقات النقدية،
- لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- يتم استثناء المؤسسات ذات الطابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات العقارية.... الخ، من عينة الدراسة نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.

و تشتمل المعلومات المعتمد عليها في إعداد هذا الجزء على "البيانات المالية الموحدة، Consolidated financial statements" الصادرة عن الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009.

¹ Ronen, Yaari: **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008, p: 26.

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

طبيعة النشاط	قائمة الشركات
الفندقة	Hotel el-aurassi
صناعة الادوية	saidal
تسيير العقارات	Dahli
الخطوط الجوية الجزائرية	Air Algérie
الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز	Sonelgaz
الشركة الوطنية للنفط و الغاز	Sonatrach
السياحة	ETRHB Haddad

المصدر: من اعداد الباحثين

ب- الطريقة و الإجراءات:

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة ادارة الارباح خلال الفترة 2007-2009، قمنا بتطبيق نموذج "جونز، Jones" المعدل من طرف Dechow & al., في 1995 ، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة: 2007،2008،2009 كل سنة على حدا، كمايلي:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t ,

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة i في السنة t ،

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t ،

الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

لحساب المستحقات غير الاختيارية قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، وذلك وفقا لنموذج جونز المعدل كمايلي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (I / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t} \dots (2)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ،

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في السنة $t-1$ ،

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات للشركة i بين السنتين t و $t-1$ ،

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و $t-1$ ،

$PPE_{i,t}$: الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i في السنة t ،

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي،

فحصلنا على 60 معادلة انحدار متعدد لكلا من السنوات الثلاث: 2007، 2008، 2009، وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية المقدرة ($\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$)، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة، من خلال

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \hat{\alpha}_1 (I / A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPF_{i,t} / A_{i,t-1}) \dots (3)$$

بحيث:

المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ، $NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$

الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة كما يلي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

بحيث:

$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ،

الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الأرباح

بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة ، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة ، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (0).

ج- عرض النتائج و تحليلها :

يمكن تلخيص النتائج التفصيلية المحصل عليها بعد تطبيق الخطوات السابقة الذكر في الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007-2009

أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول $DAC_{i,t} / A_{i,t}$ -1	
- 0.1065	0.0045	0.0142	- 0.0255	2007
0.4917	0.8686	0.0524	0.6475	2008
0.0563	0.1686	0.0159	0.1092	2009
- 0.1065	0.8686	0.0674	0.2437	خلال فترة الدراسة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02)، يمكن القول بأن الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الارباح خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة 0.2437 و الانحراف المعياري 0.0674، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.8686 مسجلة سنة 2008م، من طرف شركة "SAIDAL"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1065

- فقد سجلت سنة 2007م، من طرف شركة "ETRHB HADDAD". من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت في استخدام المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ففي سنة 2007م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.0255 - و الانحراف المعياري 0.0142 ، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.0045 مسجلة من طرف شركة "Hotel el-aurassi"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1065 - فقد سجلت من طرف شركة "ETRHB HADDAD". وفي سنة 2008م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.6475 والانحراف المعياري 0.0524 ، وقد كانت أعلى قيمة

للمستحقات الاختيارية 0.8686 مسجلة من طرف شركة "SAIDAL"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.4917 فقد سجلت من طرف شركة "SONELGAZ". وفي سنة 2009م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.1092 ، و الانحراف المعياري 0.0159 ، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1686 مسجلة من طرف شركة "Air Algérie"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.0563 فقد سجلت من طرف شركة "Hotel el-aurassi".

و يمكن تفسير توجه عينة الشركات الجزائرية المدروسة لممارسة إدارة الأرباح تجاه زيادة الأرباح برغبة الإدارة في:

- تكوين احتياطات مستترة تستخدم بعد ذلك من اجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة،
- زيادة مكافآت و حوافز مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ،
- الرغبة في اعطاء صورة مظللة عن عائد الشركة لجلب المساهمين ،

د- تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009:

في الجدول رقم (03) نستعرض نتيجة مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007 - 2009 .

الجدول رقم(03) : نسبة الشركات الممارسة والغير ممارسة للمحاسبة الابداعية خلال فترة الدراسة

السنة	الشركات الممارسة		الشركات الغير ممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2007	0	-	7	%100	7	%100
2008	7	%100	0	-	7	%100
2009	0	-	7	%100	7	%100

المصدر: من إعداد الباحثة

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح ، بحيث ظهرت عدم ممارسات كل الشركات المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الأرباح خلال سنتي 2007 و 2009 ، في حين مارست كل الشركات المسجلة ببورصة الجزائر إدارة الأرباح سنة 2008 و يمكن تأويل ذلك للازمة المالية التي طبعت تلك الفترة ، و ذلك لتحسين صورة تلك الشركات في السوق.

هـ- اختبار معنوية ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007 - 2009:

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسجلة ببورصة الجزائر خلال الفترة المدروسة، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات و ذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد Binomial Test للفرضية الأولى، بحيث و من خلاله يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح و التي اعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 ، فكانت نتائج الاختبار كما يلخصه الجدول الآتي

الجدول رقم(04): نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) للفرضية الأولى

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى المعنوية (Sig)
المجموعة الأولى	7	33 %	0,5	0.189
المجموعة الثانية	14	67 %		0.189

المصدر: مخرجات نظام SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 33% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 7 مشاهدة من أصل 21 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 67% بعدد مشاهدات بلغ 14 مشاهدة من أصل 21 مشاهدة، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة المنخفضة للمعنوية 0.189 أكبر من 0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم الممارسة والقيمة المعنوية (Sig) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة ، وقبول الفرضية العدمية أي أنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة 2007 - 2009.

نتائج الدراسة :

في ضوء التحليلات النظرية و العملية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر ادارة الأرباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في

حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مظلل عن عائد الشركة و مخاطرها ، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب ابرزها : التضخيم و التقليل المتعمد للأرباح .

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة ادارة الارباح خلال الفترة 2007 - 2009.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

¹الداعور ، جبر ابراهيم ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي، 2009.

²القثامي ، فواز سفير ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد :01 ، المجلد رقم: 47 ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية ، 2010.

³عيسى ، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية ، 2008.

ثانياً: باللغة الاجنبية

¹Fakhfakh , Ben Amar , **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thesis présentée, Reims Champagne-Ardenne university , France, 2009 .

²Ronen, Yaari: **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008.